

الإفتتاحية

هذه النشرة

هيئة التحرير

منذ تأسيسه في العام 1998، دأب مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان على تركيز نشاطاته ومشاريعه ودراساته في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية، وقيم التسامح داخل المجتمع الفلسطيني. وأولى المركز، ولا يزال، موضوع ديمقراطية الحريات الأكاديمية والحق في التعليم أهمية خاصة، إنطلاقاً من فهمه العميق لأهمية دور التعليم في خلق إنسان قادر على قبول الآخر والتحاور معه بأسلوب سلمي، والدفاع عن حقوقه الفردية والجماعية كمقدمة طبيعية لإنجاز أهدافنا الوطنية في التحرر من الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وبناء المجتمع المدني ودولة سيادة القانون في فلسطين.

واستكمالاً لهذه الرسالة السامية، تقدم المركز في الأونة الأخيرة خطوة جديدة إلى الأمام، وذلك عندما تبنى مشروعاً جديداً خاصاً بدعم ومناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين. وسينفذ هذا المشروع، الذي تدعمه الحكومة الأيرلندية، على مدار عام كامل، يتم خلاله رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها قطاع التعليم في فلسطين، ودراسة وبحث أسباب وخلفيات هذه الانتهاكات بهدف وضع التوصيات العلمية والمنهجية اللازمة للمساعدة في حل الإشكالات المحيطة بهذا القطاع الهام. كما وسيتم تنظيم أنشطة تدريبية وحلقات نقاش تشارك فيه الفئات المستهدفة بمختلف مستوياتها، وفي مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. ويستند المركز في عمله هذا إلى المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الشأن، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي، والاتفاقيات المتعلقة بالطفل والمرأة، ومعاهدات وإعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وبهدف تسليط الضوء على هذه الانتهاكات أولاً بأول، وعلى الإشكاليات التي تحيط بقطاع التعليم في فلسطين، ارتأى المركز أن يصدر نشرة شهرية خاصة بذلك، هذا أول أعدادها. وأوكل أمر تحريرها وإصدارها إلى طاقم متخصص من العاملين فيه. وحدد أهداف هذه النشرة كالآتي:

- تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون في قطاع التعليم والطلبة في فلسطين، سواء كانت أسبابها داخلية أو خارجية، ومعالجتها من منظور معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً.
- رصد التأثيرات المختلفة للاحتلال الإسرائيلي على العملية التعليمية في فلسطين، وتقديم رؤى للحد من هذه التأثيرات، وتجنيب الرأي العام المحلي لمكافحتها، وحشد الرأي العام الدولي لمناصرة الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة بشكل عام، والحقوق التعليمية منها بشكل خاص..
- تسليط الضوء على موضوع الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، ومعالجتها استناداً لمعايير حقوق الإنسان.
- دراسة واقع ومضامين مناهج التعليم المقررة في المناهج الدراسية الفلسطينية، وفحص مدى استجابتها لحاجات الشعب الفلسطيني، الآتية والمستقبلية، وانسجامها مع معايير حقوق الإنسان، وتقديم رؤى منهجية لتطويرها بما يستجيب لحاجات المجتمع انسجاماً مع تلك المعايير.
- دراسة الواقع النقابي للعاملين والطلبة، على حد سواء، داخل أسوار الجامعات الفلسطينية، وفحص مدى التزام إدارات الجامعات والكتل النقابية والطلابية فيها بالقوانين الداخلية المنظمة لعملها، وبمبادئ الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التعليم، والحق في التنظيم النقابي.

- تسليط الضوء على الإشكاليات التي تتسبب في إعاقة مواصلة المرأة الفلسطينية للتعليم الإلزامي والعالي، وخاصة في الريف والتجمعات البدوية، واقتراح الحلول الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة.
- تعزيز النشاطات اللامنهجية داخل أسوار المدارس والجامعات الفلسطينية، ومساعدة الطلبة على تعلم أساليب الحوار والنقاش واحترام الرأي الآخر، وقبوله كجزء من ثقافة المجتمع. وتشجيع الطلبة على التعبير عن آرائهم، شفاهاً وكتابةً، وتشجيعهم على كتابة الأبحاث العلمية بطريقة منهجية.
- تسليط الضوء على تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من الطلبة، وعلى الوسائل التعليمية المساعدة المتوفرة لهم من قبل الحكومة، وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطويرها.
- تقديم قراءات قانونية وإنسانية للتشريعات الفلسطينية والقوانين المعمول بها في البلاد، وفحص مدى استجابتها لحاجات المجتمع الفلسطيني، وتطابقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والعمل باتجاه تطوير القوانين المعمول بها، وسن تشريعات جديدة في المجالات التي تفتقد للتشريع، بما في ذلك القوانين المنظمة للعملية التعليمية، وللعاملين والمتقاعدين.

وفي الوقت الذي ندرك فيه أهمية هذا المشروع، وأهمية النشرة التي نضع عددها الأول بين أيدي القراء، فإننا نؤكد على أن عملاً كهذا يحتاج إلى تضافر كافة الجهود من أجل إنجاحه وإخراجه في أبهى صورته. جهود المركز والعاملين فيه، وجهود جميع الجهات ذات العلاقة، من وزارة التربية والتعليم العالي، ومديريات التربية في مختلف محافظات الوطن، وإدارات الجامعات، ورؤساء وأعضاء نقابات العاملين والكتل الطلابية والأساتذة والمعلمين والطلبة، وأولياء الأمور. وفي هذا الصدد، فإن إدارة المركز وهيئة تحرير النشرة يتطلعون إلى كافة المهتمين وذوي العلاقة لتقديم مساهماتهم المكتوبة، وآرائهم التي ستكون محل اهتمام عظيم من قبل المركز. ويتوجه المركز إلى ضحايا انتهاكات الحقوق التعليمية والنقابية بدعوتهم لإعلامه بالانتهاكات التي يتعرضون لها على هذا الصعيد بهدف تقديم المساعدة القانونية لهم، ومخاطبة الجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتسهيل متابعة قضاياهم أمام القضاء إذا تطلب الأمر ذلك.

إن هذه النشرة تتطلع لأن تكون صوتاً صادقاً لضحايا انتهاكات الحقوق التعليمية، ومنبراً لنقاش كافة القضايا الملحة والضرورية التي تتعلق بالقضايا والحقوق التعليمية بكافة تجلياتها، أو تتقاطع معها. وبدون تضافر جهود جميع المعنيين بالأمر، فإن هذه التجربة لن تكون بالمستوى والرؤى المعدة لها من قبل المركز. لذا فإننا نعتبر هذه الكلمة بمثابة دعوة خاصة للمعنيين بالأمر لتزويدنا بمساهماتهم التي ستكون موضع اهتمامنا، وبالانتهاكات التي يتعرضون لها، وآرائهم التي ستكون موضع اهتمام بالغ واعزاز.

هيئة التحرير

دعوة جريئة بحاجة للنقاش الأب أبو ساحلية يدعو إلى إلغاء امتحان التوجيهي

دعا الأب رائد عوض أبو ساحلية، في مقال له نشرته صحيفة (القدس) على صفحاتها السادسة عشرة، في عددها الصادر يوم الأربعاء الموافق 2003/7/2، إلى إلغاء امتحانات التوجيهي بصورته الراهنة، واستبداله بنظام متكامل يتوج مرحلة الدراسة، وخاصة الصفوف الثانوية.

وقال "لو كنت وزيراً للتربية والتعليم لغربلت الطلاب في المراحل الإعدادية والثانوية، بحيث لا يصل إلى المرحلة النهائية إلا من له القدرات الأكاديمية، وبالتالي تحويل بقية الطلبة إلى التخصصات والمجالات المهنية والتمريضية والتجارية والزراعية، كل واحد طبقاً لقدراته ومواهبه الخاصة". وتساءل "لماذا ندع آلاف الطلبة ينهون المراحل التعليمية كافة، ويقدمون امتحان التوجيهي، ثم نزع بمعظمهم في الجامعات، ثم إلى البطالة، بينما يبقى أكثر من نصفهم في مرحلة الصفر قبل البحث عن مجال أو تخصص في مهنة!!؟"

وطالب الأب أبو ساحلية بنفض المناهج والأساليب الدراسية وقلبها رأساً على عقب "لأنها بوضعها الحالي لا تفي بالغرض المطلوب، ولا تخرج أجيالاً مبدعة لمستقبل مزهر، بل ببغاوات تعيد ما تتلقنه في المدرسة في امتحانات عقيمة، ثم تفقد الذاكرة، وتدخل في عالم النسيان".

إن نشرة "تعليم حر" ترى في دعوة الأب رائد أبو ساحلية جرأة كبيرة جاءت في وقتها، وترى أن ما ورد فيها من أفكار وآراء تحتاج إلى نقاش من قبل كافة المعنيين بالأمر، من وزارة التربية والتعليم وأساتذة الجامعة والمعلمين ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في بحث قضايا التعليم والكتاب والمفكرين وأولياء الأمور. وترحب النشرة في أي مساهمات تصل إليها في هذا الشأن.

شكوى كل عام

شكا الطلبة الذين تقدموا لامتحانات شهادة الثانوية العامة لهذا العام من صعوبة أسئلة بعض المواد. ففي عددها الصادر بتاريخ 2003/6/24 نشرت صحيفة "الأيام" مناقشة للطلبة في محافظة نابلس موجهة لوزارة التربية والتعليم لإعادة النظر في بعض الجوانب المتعلقة بامتحان الرياضيات والكيمياء. وذكروا في رسالة وجهوها لوزير التربية والتعليم ومدير الامتحانات العامة، أن بعض أسئلة المادتين المذكورتين جاءت من أجزاء تم حذفها منهما. ووصفوا أحد الأسئلة بأنه "تعجيزي".

وكانت صحيفة "الحياة الجديدة" قد نشرت في عددها الصادر بتاريخ 2003/6/18 شكوى مماثلة أطلقها طلبة قطاع غزة. وعبر عدد من الطلبة عن تدمرهم الشديد من أسئلة امتحان التفاضل والتكامل، مؤكدين أن الامتحان جاء في غاية الصعوبة. وأوضح الطلبة أن الأسئلة الاختيارية جاءت في غاية الصعوبة، ولم تكن ملائمة لمستوياتهم.

مؤشرات حول الفقر والتعليم

دعت دراسة حول "الفقر والتعليم" أعدتها وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعلنت نتائجها خلال ورشة عمل نظمتها الوزارة يوم الاثنين الموافق 2003/7/8، في فندق "بست إيسترن" في البيرة، إلى ضرورة التخطيط السليم للتعليم العالي بطريقة تضمن حصول الخريجين على الوظائف بعد انتهاء تعليمهم. وطالبت بدعم الجامعات وتفعيل أقسام ودوائر البحث العلمي فيها، وتطوير كادرها التعليمي، وتطوير مكاتبها ومختبراتها العلمية.

وأشارت الدراسة إلى معاناة الهيئات القائمة على التعليم المهني من ضعف الإمكانيات المادية، ونقص الكادر الوظيفي والأجهزة، عدا النظرة النمطية السلبية إليه، وارتفاع نسبة المتسربين من طلبته، وعدم استقبال الجامعات المحلية خريجي المدارس الصناعية. وأكدت على ضرورة بناء مدارس صناعية ومهنية على نطاق أوسع، وتطوير برامج التعليم المهني، وإطلاق حملات دعائية بهدف إبراز أهميته، وربط التخصصات بحاجات المجتمع المحلي.

نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

- ورشة عمل حول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة
- المركز يدين تشكيل لجنة إسرائيلية لـ "منع التحريض الفلسطيني!!"

• ورشة عمل حول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة

في إطار مشروع مناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين، الذي ينفذه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بدعم من الممثلة الأيرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، نظم المركز في يوم الاثنين الموافق 2003/6/23، ورشة عمل في حول حقوق الطلبة الجامعيين من ذوي الاحتياجات الخاصة في جامعة القدس المفتوحة. وقد تحدث في الورشة محمد شاهين، مدير شؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة، المحامي مازن شحادة، رئيس فرع اتحاد المعاقين في رام الله، ومهند الديك من طلبة الجامعة. وشارك فيها عشرون طالباً وطالبة.

وتناول شاهين حقوق الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعة، بينما تناول شحادة قانوني ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم العالي، تناول الديك الصعوبات التي تعترض مسيرة حقوق الطلبة من هذه الفئة.

وأكد المشاركون على أن إدارة الجامعة ومجلس الطلبة فيها، ووزارة التربية والتعليم العالي والمؤسسات الرسمية والأهلية لا يفعلون شيئاً من أجل حل المشاكل التي يتعرض لها الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة. وأوصوا بضرورة عقد لقاءات بين ممثليهم وإدارة الجامعة لحل مشاكلهم، ورصد ميزانيات خاصة لذلك، وتوفير الكتب والمراجع والوسائط التعليمية المختلفة

الخاصة بتعليم المكفوفين، وتوظيف مترجم إشارة للطلبة الصم، وإيجاد مواد بديلة لمادة الكمبيوتر، ومراعاة ظروفهم خلال الامتحانات.

يشار إلى أن مائة وثمانية وعشرين طالباً وطالبةً من ذوي الاحتياجات يدرسون في الجامعة المذكورة.

• المركز يدين تشكيل لجنة إسرائيلية لـ "منع التحريض الفلسطيني"!!

أعرب مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عن قلقه البالغ من قراري حكومي إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بتشكيل لجنتين خاصتين منفصلتين مكلفتين بـ "منع التحريض ضد إسرائيل في السلطة الوطنية الفلسطينية" نظراً لما يشكله ذلك من خرق فاضح للقانون الدولي، وخاصة لمبدأي الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التعليم، خاصة وأن تشكيلهما جاء في أعقاب حملات سياسية وإعلامية إسرائيلية وأميركية محمومة ضد مضامين التعليم في الوطن العربي، بما في ذلك فلسطين، واتهامها بالعمل على بناء ثقافة التطرف الديني في العالم.

جاء ذلك في بيان أصدره المركز بتاريخ 2003/7/4. وذكر البيان أنه "وفي الوقت الذي يؤكد فيه على ضرورة تطوير المناهج والنظم التعليمية في فلسطين، وبشكل يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويستجيب لحاجات المجتمع الفلسطيني، الأبية والمستقبلية، فإنه يدين بشدة تشكيل هاتين اللجنتين، بما يحمله ذلك من تدخل في السيادة الوطنية الفلسطينية، وخرق فاضح لمبدأي الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التعليم، اللذين نصت عليهما المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الشأن".

وأضاف: إن المركز، وفي الوقت الذي يتطلع فيه إلى نشر قيم التسامح بين الشعوب، فإنه يذكر المجتمع الدولي بالمسؤولية المباشرة للاحتلال الحربي الإسرائيلي غير الشرعي للأراضي الفلسطينية، بكل تجلياته، في تنمية الكراهية بين شعوب المنطقة. ولا شك أن المناهج التعليمية الإسرائيلية تلعب دوراً بارزاً في تنمية الكراهية للفلسطينيين والتحريض ضدهم.

وذكر المركز المجتمع الدولي بواجباته القانونية والأخلاقية للعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وإزالة الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني، وبالتالي فتح الطريق أمام سبل التعايش والتسامح بين شعوب المنطقة.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي، سيلفان شالوم، قد شكل بتاريخ 2003/6/26 لجنة خاصة بـ "منع التحريض ضد إسرائيل في السلطة الفلسطينية" برئاسة اللواء احتياط يعقوب عميدار، وعضوية عدد من موظفي وزارة الخارجية. وحدد مهام عملها بمراقبة "مضامين جهاز التعليم الفلسطيني، والكتب الدراسية في السلطة الفلسطينية" ومن المقرر أن تبدأ عملها مطلع الأسبوع المقبل. كما وقرّر المبعوث الأميركي لمراقبة تطبيق "خارطة الطريق" جون وولف، تشكيل لجنة مماثلة مكونة من عدد من مساعديه .

تقرير

انتهاكات حق التعليم

- امتحانات التوجيهي على هدير الدبابات
- تشديد الحصار على نابلس
- منع الطلاب من تقديم الامتحانات في الخليل
- اعتقال مدرسين في الخليل
- شكوى في غزة من الأوضاع الأمنية
- طلبة الجامعات هدف دائم للاحتلال
- 99% من طلبة غزة الجامعيين منعوا من السفر
- مؤسسات تربوية وحقوقية تعرب عن قلقها
- البطالة والطوق الأمني تطال الحق في التعليم

ليس جديدا القول إن السياسة الإسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة، تنتكر بمجملها لمبادئ القانون الدولي، ولا تعير اهتماما لتقارير المنظمات الحقوقية ومراكز حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية، التي تضع إسرائيل على قائمة الدول التي تخترق المواثيق الدولية وحقوق الإنسان الفلسطيني؛ وفي هذا التقرير الذي يرصد الانتهاكات الإسرائيلية لحق التعليم للفلسطينيين، سيتبين المدى الذي ذهبت إليه السياسات الإسرائيلية في تعطيل النظام التعليمي، بهدف فرض سياسة التجهيل لوقف مسيرة تقدم الشعب الفلسطيني في مضمار التعليم.

امتحانات التوجيهي على هدير الدبابات

سادت، وللسنة الثانية على التوالي، ومنذ اجتياح إسرائيل للأراضي الفلسطينية إثر عملية السور الواقى، أجواء من الرعب والخوف والارتباك لطلبة التوجيهي بسبب إجراءات الاحتلال وسياسته التعسفية بحقهم.

ففي مدينة طولكرم قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بفرض حظر التجول على المدينة، فيما رابت الدبابات في محيط قاعات الامتحانات، وقامت بإطلاق نيرانها بشكل عشوائي في أثناء تأدية طلاب التوجيهي امتحاناتهم، وقد عير كل من الطلاب وذويهم عن سخطهم الشديد لهذه الممارسات التي تشكل ضغطا نفسيا وإرهابا للطلاب في وقت يحتاجون فيه إلى الهدوء وصفاء الذهن، لكي يستطيعوا اجتياز هذه الامتحانات بنجاح، ولكن الأشرطة الإسرائيلية النشاز أبت إلا أن تكون حاضرة، في هذا الوقت، لتعكر صفو الحياة التعليمية.

تشديد الحصار على نابلس

وفي السياق ذاته أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على تشديد الحصار المشدد أصلا, على مدينة نابلس وقراها في أثناء تقديم الطلاب امتحانات التوجيهي, وقد تسبب هذا الإجراء في منع وصول الطلاب ممن هم خارج المدينة من دخولها خصوصا القادمين من قرى حوارة وعينابوس وعوريف ومردة, وكذلك المشرفين والمشرفات على الامتحانات.

وذكرت الصحف الفلسطينية أن قوات الاحتلال اعتقلت الطالبة في الثانوية: سمر عطا من بلاطة, في أثناء توجهها إلى قاعة الامتحان يوم 2003/6/16؛ وبسبب الحصار واحتجاز المعلمين على الحواجز لساعات طويلة, لجا مصححو أوراق الثانوية العامة للنوم في مدرسة سمير سعد الدين, لكي يضمنوا الاستمرار في عملهم, وهو ما يؤكد قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة السياسات التعسفية الإسرائيلية بكل السبل الممكنة.

منع الطلاب من تقديم الامتحانات في الخليل

وفي مدينة الخليل التي تخضع لإجراءات عسكرية احتلالية بشكل دائم, أقدمت قوات الاحتلال على منع الطلاب في المدينة وقراها من تقديم امتحان التوجيهي يوم 6/12, بحجة أن منفذ العملية العسكرية في القدس من مدينة الخليل.

إن حرمان الطلاب من حقهم في تقديم الامتحان, يندرج في إطار سياسة العقاب الجماعي الذي دأبت إسرائيل على اتباعه بحق كل الفلسطينيين طيلة السنين الثلاث الماضية.

اعتقال مدرسين في الخليل

إن سياسة الاحتلال التي طالت الطلاب الفلسطينيين وحقهم في التعليم لم يسلم منها الأساتذة والمدرسون, فقد ذكرت الصحافة الفلسطينية أن قوات الاحتلال أقدمت على اعتقال المرشد التربوي يوسف محمد الطروة من قرية تفوح قضاء الخليل ليلة 2003/6/26, إثر حملة مدامات عشوائية في المنطقة طالت عشرات الشبان.

من جهة ثانية, ناشد كل من اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية, وذوي المعتقل عبد العليم دعنا المحاضر في جامعة البوليتكنيك فلسطين جميع المؤسسات والهيئات الحقوقية وجمعيات حقوق الإنسان المحلية والدولية, التدخل الفوري والسريع لدى سلطات الاحتلال للعمل على إطلاق سراحه من الاعتقال الإداري الذي مدد للمرة الثانية علما بأنه يعاني من عدة أمراض وبحاجة إلى علاج مستمر.

شكوى في غزة من الأوضاع الأمنية

وفي قطاع غزة الذي شهد خلال الأسابيع القليلة الماضية تصعيدا خطيرا جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة من اجتياحات وهدم منازل واعتيالات وإغلاق للطرق, شكا طلبة التوجيهي من هذه الأجواء التي تسبب في استنزاف طاقات

الطلاب، وزيادة الضغوط النفسية عليهم، مطالبين الهيئات والمؤسسات الدولية للتدخل ومنحهم فرصة من الهدوء لكي يحسنوا من أدائهم وينتهوا من امتحاناتهم. ولكن شكاوهم تلك لم تجد أذانا صاغية.

طلبة الجامعات هدف دائم للاحتلال

في إطار السياسة الإسرائيلية الهادفة لتخريب العملية التعليمية، دأبت سلطات الاحتلال على تصعيد حملاتها ضد طلبة الجامعات الفلسطينية من خلال الحواجز العسكرية، سواء أكان ذلك بمنع تنقل الطلاب ووصولهم إلى جامعاتهم في محافظات الوطن أم من خلال منعهم للسفر والالتحاق بالجامعات خارج الوطن.

وفي هذا السياق ذكرت التقارير الصحفية والإعلامية وكذلك الأكاديمية، أن قوات الاحتلال قامت ليلة 2003/6/22 بحملة اعتقالات ومداهمات جماعية لمسكن طلبة جامعة بيرزيت في رام الله، وقد طالت حملة الاعتقالات 80 طالبا من الجامعة

وفي نابلس ذكرت المصادر الإعلامية والأكاديمية أن قوات الاحتلال قامت بحملات مداهمة لمسكن طلبة جامعة النجاح الوطنية للأسبوع الثاني على التوالي، وامتدت الحملة التي ابتدأت يوم 2003/7/6 التي تم خلالها مداهمة العشرات من المساكن في مواقع مختلفة من المدينة إلى منازل الطلبة وبيوتهم، في مدنهم وقراهم، التي يقيمون فيها؛ وقد أسفرت عمليات الدهم تلك عن اعتقال عشرات الطلاب واحتجازهم دون معرفة الأسباب.

وفي طولكرم قامت قوات الاحتلال يوم 2003/6/17 بمداهمة منزل الطالب الجامعي سعيد خليل صالح واعتقاله من منزله الكائن في عزبة شوفه قضاء طولكرم، والطالب المذكور يدرس في جامعة القدس المفتوحة في طولكرم.

99% من طلبة غزة الجامعيين منعوا من السفر

وفي غزة أوضح وكيل التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم د.محمد أبو جراد لوسائل الإعلام الفلسطينية بتاريخ 2003/6/23، أن العديد من الطلبة الجامعيين في غزة لم يتمكنوا من التوجه إلى أماكن دراستهم، في حين أن آخرين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بعد انتهاء العام الدراسي، بسبب الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بمنع سفر كل الذين يقعون في الفئة العمرية من سن (15-35) وبسبب إغلاق نقاط العبور الحدودية مع القطاع.

وأوضح وكيل وزارة الشؤون المدنية في قطاع غزة أن 99% من الطلبة حرموا من الوصول إلى جامعاتهم بسبب الإغلاق والإجراءات الإسرائيلية.

من جهة أخرى أعلن الدكتور رياض الخضري، رئيس جامعة الأزهر في غزة في حديث للقدس يوم 2003/6/19 أن طلبة جامعة الأزهر البالغ عددهم 12 ألف طالب استطاعوا تقديم امتحاناتهم النهائية بفضل خطة طوارئ وضعتها الجامعة في حين انه لم يتمكن طلاب وطالبات بيت حانون من الوصول إلى الجامعة وتقديم الامتحانات.

مؤسسات تربوية وحقوقية تعرب عن قلقها

في ضوء تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الطلبة ومؤسساتهم التعليمية، أعربت مؤسسات تربوية عربية عن قلقها من هذه الأوضاع المتردية؛ وقد أعلن المشاركون في "الورشة الإقليمية حول تمكين المدرسة من تخطيط وتنفيذ برامج صحية في البيئة المحيطة" التي اختتمت أعمالها في بيروت يوم 2003/6/14 قلقهم من الأوضاع المتردية والحالة الصحية للتلاميذ والطلاب في فلسطين، داعين المؤسسات والمنظمات المعنية كافة إلى التخفيف من معاناة التلاميذ والطلبة الفلسطينيين في المجالين التربوي والصحي.

وفي تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نشرته الصحافة الفلسطينية بتاريخ 2003/6/18، والذي رصد الاختراقات الإسرائيلية وأثرها على الحياة الفلسطينية، جاء ضمن بند انتهاك الحق في الصحة والتعليم أن سياسة الإغلاق والحصار والعزل أدت إلى انتهاكات فاضحة للحق في التعليم لا سيما للمادتين 13، 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن القرار الأخير الذي اتخذته قوات الاحتلال في السادس من كانون الثاني من العام الجاري والقاضي بمنع سفر الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-35 عاماً أدى إلى مضاعفة معاناة المواطنين، ولا سيما فئة الطلاب، كما نتجاً قوات الاحتلال إلى مساومة الطلاب الجامعيين المغادرين من غزة من أجل إعادهم عن بلادهم بشكل يتنافى مع الأعراف والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

البطالة والطوق الأمني تطال الحق في التعليم

لم تقتصر سياسات الاحتلال وأثارها السلبية على الحق في التعليم على الممارسات المباشرة، بل طالت هذه السياسة الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسر الفلسطينية؛ وقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية جراء سياسة الإغلاق والطوق الأمني ومنع العمال من العمل إلى إخراج ثلاث طالبات من المدارس كما حصل في إحدى قرى محافظة جنين، وذلك بسبب عدم قدرة الأهل على تغطية نفقاتهن وعدم دفع رسوم ومصاريف دراستهن و تجدر الإشارة إلى أن إحداهن كانت على وشك إنهاء المرحلة الثانوية.

قوات الاحتلال تعتقل عضواً

من مجلس طلبة جامعة النجاح

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ساعة مبكرة من فجر يوم الجمعة الموافق 2003/7/4 الطالب الجامعي محمد إبراهيم أبو سكر، عضو مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية، وذلك من منزل عائلته في الحي الغربي من مدينة طولكرم. وتمت عملية الاعتقال، والتي شملت شقيقه تامر أيضاً، بطريقة بوليسية، حيث حاصرت تلك القوات منزل العائلة، وطلبت، عبر مكبرات الصوت، من سكانه مغادرته قبل اقتحامه، وتفقيشه والعبث بمحتوياته.

أطفال في الاعتقال

لا يزال مائتان وستة وثمانون طفلاً فلسطينياً، من أصل حوالي ألفي طفل اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى، يقبعون في السجون ومعسكرات الاعتقال الإسرائيلية، بينهم خمسة وثلاثون قيد الاعتقال الإداري. أعلن ذلك تقرير أصدرته وزارة شؤون الأسرى والمحررين يوم السبت الموافق 2003/7/5. وذكر التقرير أن أعمار الأطفال المعتقلين تتراوح بين الرابعة عشرة والثامنة عشرة. وجاء اعتقالهم في إطار تطبيق قوات الاحتلال للأمر العسكري رقم (132) الذي استخدم على نطاق واسع خلال الانتفاضة الأولى. ويسمح هذا الأمر باعتقال الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والرابعة عشرة.

يتحدون الحصار

لم تتمكن عدة جامعات فلسطينية في الضفة الغربية خلال العام الماضي من تنظيم احتفالات لتخريج طلابها الذين أنهوا متطلبات تخرجهم. وفي هذا العام، خرجت هذه الجامعات بين فوجين وثلاثة أفواج من طلبتها. ورغم الحصار العسكري المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال على مداخل المدن الفلسطينية، إلا أن آلاف الطلبة وذويهم تمكنوا من تحدي الحصار والوصول إلى جامعاتهم للاحتفال بالتخرج. وفي مطلع شهر تموز (يوليو) شوهدت طوابير طويلة من الطلبة وذويهم، بينهم أطفال، يقفون على جانبي الحواجز العسكرية الإسرائيلية في طريقهم إلى الجامعات، أو في طريق عودتهم منها.

" اعتقال إداري " لجامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين !!

في إطار اقترافها للانتهاكات المنهجية ضد المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، قررت قوات الاحتلال الإسرائيلي تمديد إغلاق جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين لمدة شهر إضافي، ابتداء من صباح يوم الجمعة الموافق 2003/7/11. وجاء هذا القرار موقفاً باسم "قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال الإسرائيلي".

وكانت قوات الاحتلال قد أقدمت على إغلاق الجامعتين المذكورتين في الحادي عشر من شهر كانون الثاني (يناير) الماضي. ونص قرار الإغلاق، اللذان تم تسليمهما لرئيسي الجامعتين في حينه، على إغلاقهما لمدة أربعة عشر يوماً قابلة للتمديد حتى ستة أشهر. وبعد انتهاء مدة الأربعة عشر يوماً، سرى قرار التمديد للأشهر الستة التي انتهت بانتهاء يوم الخميس الموافق 2003/7/10. وفور انتهاء المدة المذكورة، جددت قوات الاحتلال فترة الإغلاق شهراً آخر.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان أصدر بتاريخ 2003/7/12، بياناً صحفياً أدان فيه بشدة قيام قوات الاحتلال بتمديد إغلاق جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين نظراً لمخالفته الصريحة للمعاهدات والمواثيق الدولية التي تضمن الحق في التعليم. ويطالب المركز قوات الاحتلال بإلغاء هذا القرار بشكل فوري لتمكين طلبة هاتين الجامعتين من ممارسة حقهم في التعليم. ويناشد المركز المجتمع الدولي، ممثلاً في هيئاته الدولية ومنظماته الأهلية، التدخل العاجل من أجل إرغام الحكومة الإسرائيلية على إعادة فتح الجامعتين المذكورتين، وعدم إقدامها مستقبلاً على اقتراف مثل هذه الانتهاكات.

قرار إغلاق الجامعتين يذكرنا بقرارات الاعتقال الإداري التي تصدرها قوات الاحتلال بحق النشطاء السياسيين الفلسطينيين الذين لا تتمكن تلك القوات من إثبات مشاركتهم في أفعال مقاومة ضدها، فتقوم بحبسهم إدارياً، استناداً لقانون الطوارئ الانتدابي البريطاني لعام 1945، الذي أكل عليه الزمن وشرب.

(مقالات)

امتحان التوجيهي لماذا؟؟!!

د. إياد برغوثي

في كل مرة يتقدم فيها الطلبة لامتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) تبرز أسئلة كثيرة، منها ما يتعلق بالشكليات مثل: التوقيت وتوزيع العلامات، ونوعية الأسئلة وكيفية الإعداد، ومنها ما يتعلق بجوهر الامتحان وفلسفته وهذا ما أريد أن أبرزه في هذه المقالة.

في البدء، لماذا الامتحان؟ يجب التربويون عن ذلك عادة بأن للامتحان هدفين: الأول تعليمي بحيث يؤدي بالطالب إلى التركيز بقدر أكبر على أمور مطلوب منه الدراية بها أكثر من غيرها، والثاني تقييمي بحيث نستطيع أن نرى مدى معرفة الطالب في المادة المعينة وذلك من أجل إعادة تأهيله في حالة احتياجه لذلك، وكذلك نستطيع تقييم العملية التربوية بعناصرها المختلفة (المناهج والمدرسين والنظام) من خلال الطلبة في الامتحان.

السؤال هنا هو: هل يقوم امتحان التوجيهي بأي من الوظيفتين أو بكليتهما؟ هذا ما يجب علينا فحصه مع أنني أشك سلفاً أننا نستفيد منه بالشكل المطلوب، وعلى اعتبار أننا اقتنعنا بضرورة الامتحان، فهل هناك مبرر لأن يكون ذلك الامتحان شاملاً على مستوى الدولة ومركزياً بالشكل الذي يجري عليه امتحان التوجيهي؟

ومن أجل الإجابة عن ذلك لا بد من إثارة بعض النقاط.

1. قديماً كان في فلسطين وكثير من الدول المجاورة امتحان شامل للسادس الابتدائي، وكان ذلك أيضاً للثالث الإعدادي؛ غير أنهما ألغيا، نتيجة قناعة المسؤولين آنذاك بأنه لا داعي لهما. والسؤال المطروح هو: ما الموجود في امتحان التوجيهي الذي أدى بهؤلاء المسؤولين للقناعة بعدم ضرورة امتحاني السادس الابتدائي والثالث الإعدادي واستمرار القناعة بضرورة التوجيهي.
2. إن التوجه العالمي في الإدارة في الوقت الراهن فهو السير نحو اللامركزية، فهل يمكن أن تصل اللامركزية في فلسطين إلى امتحان التوجيهي والاكتماء بتخريج الطالب من المدرسة التي درس فيها، وتقييمه بناء على معرفة تلك المدرسة بالطالب وأدائه؟
3. يناقش بعض التربويين أن امتحان الثانوية العامة يحدد قبول الطالب للجامعة. والسؤال المطروح هو: لماذا على المدرسة وهي مؤسسة منفصلة تماماً عن الجامعة أن تحدد من المقبول ومن المرفوض في تلك المؤسسة الأخرى؟ إن مهمة المدرسة هي تأهيل الطالب للقبول في الجامعة أو أي مكان عمل آخر، وليس تحديد قبوله أو رفضه؛ لذلك فلنترك للجامعة أو للجهة الأخرى المستوعبة للطلبة بعد تخرجهم تحديد من تريد ومن لا تريد، ضمن معاييرها هي وليس معايير الجهة المرسله.

إذا كان امتحان التوجيهي يستخدم لتقرير من المقبول في الجامعة، وكان الجامعة هي المكان التقليدي الذي يجب أن يذهب إليه الطالب الذي ينهي المدرسة، فلماذا لا تجرى امتحانات "توجيهي" أخرى للمجالات الأخرى التي يمكن أن يذهب إليها الطلبة بعد تخرجهم، كالجيش أو سوق العمل.. الخ، فتقرر المدرسة من المقبول للدخول في الجيش أو للعمل في أي مجال آخر؟

هناك كثير من الدول التي ليس بها امتحانات للتأهوية العامة، وهناك كثير من الدول أيضا لا يوجد علاقة بين امتحاناتها في المرحلة المدرسية والقبول في جامعاتها، حيث تقوم الجامعة نفسها بإجراء امتحان للطالب الذي يرغب بالتقدم للالتحاق بها، بل إنه في بعض الدول تقوم الكلية (وليس الجامعة) بعمل امتحان قبول للوافدين إليها.

أعتقد أنه من المنطقي أكثر أن تقوم كلية الهندسة في جامعة ما باعتماد معايير تقبل من تريد على أساسها، وليس بالركون إلى ما تقوم به المدارس أو وزارة التعليم بهذا الخصوص. ومن المفيد بهذا الشأن أن نعرف أنه في التجربة الفلسطينية أيضا قامت بعض الجامعات في أثناء الانتفاضة الأولى التي لم تتم فيها امتحانات التوجيهي بالشكل المطلوب، بإجراء امتحانات خاصة بها للقبول وقد لقي ذلك نجاحا كبيرا.

4. يشكل امتحان التوجيهي (على علته) مقياسا موحدا (ليس بالضرورة ناجعا) للتدخل في تحديد مستقبل الطالب بشكل أو بآخر؛ لكن ما جرى في السنوات الأخيرة من اعتماد لنظام الدراسة الخاصة في معظم الجامعات الفلسطينية وبعض الجامعات في البلدان المجاورة، وهو نظام الدخول إلى الكلية ليس بناء على معدل التوجيهي بل على المبلغ المالي الذي سيدفعه الطالب، ألغى العدالة النسبية التي يقرها امتحان التوجيهي.

5. يضاف إلى المآخذ على امتحان التوجيهي، ذلك الضغط النفسي الذي يتعرض له الطالب، والتوجه الحتمي نحو آليات "النجاح" التي تتمثل بالحفظ والتلقين وليس الفهم الذي لا يتطلب أي منها وكذلك انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التي تم نقاشها في دول عديدة وتبين مدى تأثيرها التدميري على نظام التعليم كله، وما يكلف الدولة من خسائر مادية من أجل توفير المراقبين والمصححين وواضعي الأسئلة وشراء القرطاسية اللازمة وتوفير الأماكن الخ. كل ذلك يجعل التفكير في جدوى التوجيهي مسألة مشروعة.

أدرك أن نظاما قديما من هذا النوع، يلتف حوله مئات الأشخاص، ويجد فيه كثير من الناس مهنة حياتهم، يجعل مسألة التفكير فيه كأنها مساس بنظام مقدس، يمكن نقاش ما يدور حوله دون مسه في الصميم، ولكن هل تسوغ هذه المشكلة بقاء الامتحان؟ إن ما يناقش في شأن التوجيهي عادة هو هل يتم إجراء الامتحان في فصل أو فصلين؟ وما هي طبيعة الأسئلة؟ وكيفية دخول القاعات وأرقام الجلوس؟ وما العمل فيما لو تأخر الطالب، أو حاول الغش في الامتحان يحدث كل ذلك دون أن نفكر لحظة في السؤال الأساسي وهو لماذا التوجيهي؟؟، وهل بإمكاننا الاستغناء عنه؟

باعتقادي المتواضع: نعم، وأسهل مما يتصور الكثيرون!!

الحق في التعليم

فيدريكو ماريو ساراغوسا

- المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
- إذا كنا نتحدث عن وجوب الحل الديمقراطي، فإن الديمقراطية الثقافية ينبغي أن تكون هي الخطوة التالية للديمقراطية السياسية والاقتصادية؛ وفي هذا السياق تتحول عملية التعليم والتعلم إلى أعظم ما يباشره الإنسان من نشاط وأكثره دلالة على مدى الحياة كلها.
- الأمية، وهي التي تعني الفقر الحقيقي والحرمان الأعظم، هي العقبة الكبرى التي يجب علينا إزالتها. ومن الواضح أن مجرد معرفة القراءة والكتابة لا يمثل إلا البداية، وهو لا يعدّ حتى مرحلة أولى في الطريق الذي يوصل إلى التمتع بثروة الثقافة وممارستها.
- الحق في التعليم لا ينبغي أن يبلغ مداه في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي، بل يجب أن يستمرّ طوال حياة الفرد. أي أن التعليم المستمر حق وواجب في الوقت ذاته. فالهدف هو تنمية القدرات الذهنية إلى أقصى درجة ممكنة.
- إن نمو بلد ما لا ينبغي أن يقاس في المقام الأول بمدى ما يتوافر لديه من الموارد، وإنما بنوعية الأشخاص الذين يقرؤون تلك الموارد، ويعرفون كيف يستخدمونها ويقومون بتشغيلها وإدارتها واستغلالها لخير الجميع.
- التكوين الخلفي للمتعلم يهدف إلى تشكيل شخصية بشطريها الفردي والاجتماعي، وذلك عن طريق تعريفه بحقوقه وتدريبه على ممارستها، وتعريفه أيضاً بواجباته وتعويدته الالتزام الشخصي المسؤول بها؛ فالفضيلة تتناسب دائماً مع مدى الامتناع عن انتهاك الفرص التي يمكن أن تتاح لانتهاكها.
- التعليم هو خير طريق وأقومه إلى الغاية التي نتطلع إليها: الديمقراطية.
- من الحاجات الملحة إعادة النظر في أهداف التعليم والمناهج الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف بالصورة التي تفسح المجال لمتطلبات تشجيع الفكر المبدع.
- الهدف من التربية هو إيصال المتعلم إلى المشاركة في الحياة العامة، وأن يكون في هذه المشاركة حراً يختار بنفسه موقفاً بين مواقف متعددة مطروحة أمامه، وينبغي أن تزداد هذه المشاركة اتساعاً وعمقاً على نحو تدريجي حتى تخلق من المتعلم مواطناً صالحاً. هذا هو الدور الذي على التربية أن تباشره: أن تكون الديمقراطية اتباعاً للمبدأ الذي يقول: "أنا أشارك، فأنا إذن موجود". والإنسان لا يكون إنساناً إلا إذا شارك في أمور الجماعة التي ينتمي إليها، ولكنه أيضاً لا يكون إنساناً إذا لم يكن متعلماً، وإذا لم يعرف كيف يختار لنفسه بمحض حريته موقفاً بين المواقف المطروحة.
- يجب أن يكون من أول أهداف التعليم أن يهيئ المتعلم للتعايش الدولي والسلام.
- ينبغي أن يلتزم كل نظام تعليمي بأن يعمل على تنمية القدرة النقدية لدى مواطني المستقبل حتى يتمكنوا من الحكم الموضوعي بأنفسهم على ما يقدم لهم من أخبار وآراء وبرامج ترفيه تبدو في ظاهرها محايدة، ويشجع الطاقات الإبداعية المستقلة لدى الشباب حتى يكوّنوا آراءهم الذاتية ومواقفهم الخلقية بشكل مسؤول ومتفق مع مبدأ التضامن.

إشكاليات في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي)

علي خليل حمد

1: مقدمة

تتصف المشكلات التي يواجهها الطلبة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) بأنها كثيرة وخطيرة في آن واحد؛ وتعود كثرتها إلى أنها تقوم على تراكم العمل التعليمي في اثنتي عشرة سنة متتالية، أما خطورتها فتعود إلى أنها تمثل مفترق طرق أمام تخصصات التعليم العالي التي تحدد بدرجة كبيرة مستقبل الطالب التعليمي، ومهنة حياته في المستقبل.

والآن، وقد أوشكت المناهج الفلسطينية للمرحلة الأساسية على الاكتمال، يصبح من المناسب، بل من الضروري، إعادة النظر في امتحان شهادة الدراسة الثانوية بصفة عامة، وفي علاقته بمقررات الصفين الأول والثاني الثانويين بصفة خاصة.

وسنحاول فيما يأتي عرض بعض الإشكاليات التي يواجهها الطالب في امتحان شهادة الدراسة الثانوية (التوجيهي)، وكذلك تقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة.

2: الاحتلال وانخفاض الدافعية

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع في عام 1967 برزت عوامل إعاقه جديدة للتعليم فيهما، منها الطلب الشديد في سوق العمل الإسرائيلية على العمل غير الماهر، وضعف التوظيف في قطاع التعليم أيضا، يضاف إلى ذلك تدني الرواتب، وبخاصة الراتب التقاعدي المهين.

وإنما بقيت مسيرة التعليم في الفترة (1967-1994) ماضية، بفضل إيمان الشعب الفلسطيني الذي لا يتزعزع بدور التعليم في بقاءه وتحقيق أهدافه، وكذلك بفضل دعم م.ت.ف للجامعات والمعاهد التعليمية في البلاد.

وبعد انطلاقة الانتفاضة تصاعدت ضغوط الاحتلال على قطاع التعليم، واتخذت طابع الصدام المباشر والعنيف مع الطلبة والمعلمين، واشتمل ذلك على الاعتقال، والحرمان من حق التنقل، وإغلاق المدارس؛ وهي انتهاكات لم يسلم منها احد، بل إن الكتب التعليمية المقررة لم تسلم منها، إذ لم يكن يصل بعضها على المدارس؛ إلا بعد مرور أسابيع من بدء الفصل الدراسي أحيانا.

وبالرغم من المحاولات الجديدة التي قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن أوضاع المعلمين والمعلمات ما زالت بعيدة عن تحقيق الحد الأدنى المطلوب، وفي هذا ما يكفي لتفسير ظاهرة ندرة المتقدمين للتوظيف في مديريات التربية من حملة الشهادات العليا لبعض المباحث التعليمية، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية بالغة الخطورة على مجمل العملية التعليمية، تظهر محصلتها بوضوح في نتائج امتحان الثانوية العامة.

3: التخصص الأدبي والعلمي

بعد الانتهاء من الصف العاشر، يتم التحاق الطالب بأحد فروع التخصص في المرحلة الثانوية وهي: الأكاديمي (العلمي والأدبي) أو المهني (الصناعي والتجاري والزراعي والفندقي)، غير أن هذا الالتحاق بعيد عن أن يكون اختياراً بالمعنى المفهوم للكلمة.

وينبغي عدم التقليل من أهمية التخصص في المرحلة الثانوية، فالواقع أنه يهيمن بدرجة كبيرة على تحديد تخصص الطالب في الجامعة، ومن ثم على مستقبله المهني في الحياة العملية أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى عاملين رئيسيين يحددان اختيار الطالب التخصص ولهما: الامتياز الذي يقرنه المجتمع بالتخصص العلمي، ودونية التخصص الأدبي في نظره (حال الأدبي مماثل لحال الصناعي والمهني بوجه عام)، وثانيهما: التباين بين المدينة والريف؛ حيث نقل كثافة وجود الفرع العلمي في الريف، وينعكس هذا بوجه خاص على الطالبات، حيث يصعب تنقلهن إلى المدارس التي تتوفر فيها دراسة التخصص العلمي، وذلك لاعتبارات اقتصادية واجتماعية مختلفة.

أما معيار التحديد المدرسي للتخصص، وهو الحصول على معدل 55% أو أكثر من 500 علامة منها 200 علامة للرياضيات، 100 علامة لكل من الفيزياء والكيمياء والأحياء، فلا نعتقد أن له من الأهمية ما للعاملين السابقين في تحديد التخصص.

وفيما يتعلق بالفرع العلمي بوجه خاص، يشير كثير من المربين والمربيات إلى صعوبة مقررات هذا الفرع، وهي صعوبة غير مسوغة ولا تعني شيئاً كبيراً إذا لم يكمل الطالب تعليمه العالي، بل إن بعض مواد هذه المقررات يعاد تدريسها في الجامعات كما هو الحال في كثير من موضوعات الرياضيات، وهو تكرار غير مسوغ أيضاً؛ ومن المفيد أن تؤخذ وجهة النظر هذه في الحسبان، عند وضع المناهج الفلسطينية للمرحلة الثانوية.

4: التعليم الخصوصي والمراكز التعليمية

لا يخلو أي صف من الأول الأساسي حتى الثاني عشر من طلاب أو طالبات يتلقون دروس تقوية، سواء أكان ذلك من خلال التعليم الخصوصي في البيوت أم في المراكز التعليمية؛ غير أن الحال يبدو شديد الوضوح في التوجيهي حيث يصبح هذا الشكل من التعليم مطلباً للطلاب والطالبات، ويعود ذلك إلى أسباب منها: أهمية شهادة التوجيهي التي تعتبر محددًا من محددات مستقبل الطالب الدراسي في تعليمه العالي ومن ثم في حياته العملية، ومنها أيضاً زعزعة الوضع التعليمي في المدارس من جراء انتهاكات الاحتلال.

غير أن لهذه الظاهرة المرضية، ونحن نقول مرضية باعتبار كمها الذي يكاد يجعل من هذا الشكل من أشكال التعليم بديلاً للتعليم المدرسي، لهذه الظاهرة سبب أساسي آخر هو إحساس الطلاب والطالبات بضعفهم في مواد معينة مثل اللغة الإنجليزية والرياضيات بوجه عام، وكذلك ما ذكرناه أنفاً من عدم قدرة بعضهم على تحمل أعباء الفرع العلمي الذي دفعوا إليه دفعا بوجه خاص.

هل يتوافر هذا " العلاج " الأكاديمي لمشكلات طلبة التوجيهي لجميع الطلاب والطالبات؟ بالطبع، لا. ولكن الأهم في الأمر أنه علاج نادر الوجود في قرى الريف؛ ثم إن محاولة طلبة هذه القرى الحصول عليه في المدينة ليس أمرا سهلا لهم، وبخاصة في ظل الظروف الأمنية الاحتلالية التي لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

إن وزارة التربية والتعليم العالي مدعوة إلى النظر الجاد في هذه الظاهرة المرضية، التي تنقل كاهل أولياء الأمور بالأعباء الاقتصادية والنفسية، وتزعزع ثقة الطالب بنفسه في حالات كثيرة، فضلا عن أنها تعزز التمييز بين مختلف القطاعات المجتمعية، وبخاصة مجتمع المدينة ومجتمع الريف الفلسطيني.

5: نظام الترفيع والرسوب

يعتبر نظام الترفيع والرسوب في المدارس الحكومية المشكلة رقم (2) في نظر المعلمين والمعلمات بعد مشكلة الرواتب! ووفقا لهذا النظام، لا يجوز ترسيب سوى نسبة مئوية ضئيلة (6% مثلا) من مجموع طلبة الصف، كما أن الطالب يرفع تلقائيا في بعض الأحيان والواقع أن بعض الحالات من المترفعين لا تختلف عمليا عن الراسيين فيه، من حيث التحصيل والقدرات لكلا الجانبين.

والمشكلة الأكثر أهمية هي:

ماذا بعد رسوب الطالب ضعيف التحصيل؟ وماذا بعد ترفيع الطالب ضعيف التحصيل؟ إن الأمر يستلزم اتخاذ إجراءات علاجية وتنفيذها في الحالين؛ فمن دون هذه الإجراءات العلاجية يتساوى الترفيع والرسوب... والنتيجة العملية المحققة هي أن الطالب من هذه الفئة أو تلك ينهي المرحلة الثانوية، دون أن يتجاوز مستوى تحصيله مرحلة التعليم الأساسي، إن لم يكن دونها بكثير.

6: نظام الامتحان

شهد امتحان التوجيهي تعديلات كثيرة في توزيع العلامات بين مختلف المباحث، وطريقة حساب المعدل العام للعلامات، وإتباع نظام الفصلين أو نظام الفصل الواحد، أو مدى الاختيار في الأسئلة، وغير ذلك.

ومن الملاحظات التي تجدر مناقشتها في هذا الصدد:

(1)- هل الأوزان الكبيرة للعلامات المعطاة لبعض المباحث مثل الرياضيات والفيزياء في الفرع العلمي، واللغتين العربية والإنجليزية في الفرع الأدبي في امتحان التوجيهي في الضفة الغربية (خلافا لغزة) هل هذه الأوزان ضرورية أو مناسبة في حساب المعدل؟ ولماذا هي هكذا في الضفة وليست هكذا في القطاع؟

(2)- هل اقتصار مادة التوجيهي على أقسام محددة من المباحث الدراسية في الامتحان مناسب؟ (مثلا: التركيز على التفاضل والتكامل من مبحث الرياضيات في الفرع العلمي). أم ربما كان من الأفضل اشمال الامتحان على أقسام متعددة من

المبحث؟ وعلى سبيل المثال، لماذا لا يوزع التفاضل والتكامل على الصفين الأول والثاني الثانويين إذا كان الأمر ملحا، بحيث يتسع الصف الثالث الثانوي (أو مادة التوجيهي) لتعدد كاف من أقسام الرياضيات؟

3- منذ سنوات طويلة، اتخذت بنية الامتحان قالباً بالغ التحديد، تقوم الأسئلة فيه على أسئلة الذاكرة والحفظ الأصم، في مقابل أسئلة الفهم والتحليل، وقد أسهم هذا بالإضافة إلى صعوبة بعض المواد في دفع الطلبة إلى تلقي الدروس الخصوصية واقتناء ملازم الأسئلة "النموذجية" أو "الأسئلة المرشحة للمجيء في الامتحان".

4- أليس من المناسب إدخال مادة تكنولوجيا المعلومات ضمن منهاج الثالث الثانوي (العلمي والأدبي وسائر الفروع)، بحيث تصبح واحدة من المباحث التي يشتمل عليها امتحان التوجيهي، هذا مع العلم بان لهذا الموضوع كليات خاصة في بعض جامعاتنا الفلسطينية؟

7: رؤية المستقبل والطلبة المتفوقين

أخيراً وليس آخراً، تأتي إشكالية الغموض في رؤية المستقبل، ويعود ذلك إلى عدم توافر المعلومات الكافية حول التعليم العالي في الوقت المناسب لمعظم الطلبة، في فترة التوجيهي، بحيث يكون اختيارهم بعيداً عن التخطيط والفكر المسبق الواعي. وتشتمل هذه المعلومات على تعرف الطالب للجامعات أو الكليات والمعاهد التي يمكنه الالتحاق بها، وشروط القبول فيها، والأقساط والرسوم في كل حالة، وتوافر أماكن السكن، والبعثات والمنح والمساعدات التي تقدمها مختلف المؤسسات للمتفوقين في امتحان التوجيهي، وغير ذلك من المعلومات المفيدة للطالب. إن أهمية هذه المعلومات لا تقتصر على تسوية عملية التعليم لدى الطالب، بل تتجاوز ذلك إلى الإسهام في تزويده بالدافعية أيضاً، وبخاصة في الظروف الحالية التي يهيمن على التنافس فيها اعتبارات اقتصادية واجتماعية لا علاقة لها بالكفاءة من قريب أو بعيد.

8: توصيات

- * إعادة النظر في معايير التشعيب للفرعين العلمي والأدبي بعد الصف العاشر، بما يتناسب مع الحاجات المستجدة في البلاد، وكذلك باعتبار المعايير المستخدمة في الالتحاق بالكليات الجامعية والمعاهد العليا في المستقبل.
- * وضع معايير جديدة لأوزان علامات المباحث المختلفة في امتحان التوجيهي، وحساب المعدل العام، لمصلحة الطالب وبما يتناسب مع حاجات الكليات ذات الصلة.
- * العمل على تخفيف عبء الإقساط والرسوم الجامعية، مما يضمن توافر حق التعليم لقطاعات كبيرة تعاني من الضعف الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.
- * توعية طلبة التوجيهي بالخيارات القائمة في التعليم العالي، وتزويدهم من خلال المدارس بالمعطيات والحقائق والفرص والمنح وغيرها من الأمور ذات الصلة.

* معالجة قضية صعوبة مقررات الفرع العلمي، وبخاصة وجود تقاطعات كبيرة بين المادة المقررة، والمواد الدراسية في الكليات والمعاهد العليا، واعتماد استراتيجية الثقافة بدل التخصص، إذا استلزم الأمر المحافظة على بعض هذه التقاطعات.

* إعادة النظر في شروط التحاق الطلبة بالتخصصات المهنية ومقرراتها والعلاقة بينها وبين الكليات والمعاهد العليا بما يزيد من وجود هذه التخصصات وفعاليتها وبما يرفع مستوى الدافعية لالتحاق الطلبة بها.

* دراسة تدني الأعداد والنسب للمشاركين في التوجيهي من القرى البعيدة من مراكز المحافظات مع الأخذ بالاعتبار لمتغيري الجنس والتخصص والعمل على تقويم الأوضاع، ليصار بتلك الأعداد والنسب إلى الوضع الطبيعي

* متابعة تدريس مادة تكنولوجيا المعلومات في المرحلة الثانوية لجميع فروع التخصص، بحيث تصبح مادة مطلوبة في امتحان شهادة الثانوية العامة، مثلها مثل المباحث الدراسية الأخرى الداخلة في الامتحان.

جدار الفصل العنصري ...

انتهاك صارخ لحق التعليم

تقرير صادر عن وزارة التربية الفلسطينية

تقوم سلطات الاحتلال حالياً ببناء الجدار الفاصل في مناطق جنين، طولكرم، قلقيلية، رام الله، بيت لحم، وفي محيط القدس. ومن المتوقع أن يصل طوله إلى (360) كم بينما من الممكن أن يصل طول التوسعات والجدار الثاني إلى (650) كم، وفي المحصلة فإنه من المتوقع أن يبلغ طول الجدار ثلاثة أضعاف طول حائط برلين في الطول وضعفيه في الارتفاع.

يبلغ ارتفاع الجدار الإسمنتي (8) أمتار مع عشرات من أبراج المراقبة الإسمنتية ومنطقة عازلة على اتساع 30-100 متراً؛ لتفصح المجال لوضع أسيجة كهربائية وخنادق وآلات تصوير وأجهزة عالية الحساسية وحركة للدوريات على امتداد الجدار. يمر الجدار في الكثير من الأماكن على طوله ابتداء من أقصى شمال الضفة الغربية في محافظة جنين وحتى أقصى الجنوب لبيتعد مسافة أمتار قليلة فقط من البيوت والمحلات التجارية والمدارس الفلسطينية. حيث ستؤدي إقامة هذا الجدار إلى عزل حوالي (95,000) فلسطيني من سكان الضفة الغربية، عدا عن ذلك سوف يتم عزل (200,000) فلسطيني في القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية. كما سيتم عزل (16) تجمعاً سكانياً داخل الجدار منها (12) تجمعاً في مناطق جنين، طولكرم، وقلقيلية في المرحلة الأولى من الجدار تضم حوالي (11,300) نسمة وبشكل هذا العزل انتهاكات ذات أبعاد مختلفة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والتعليمية.

إن هذا الجدار يضيف صعوبة كبيرة إلى جانب الصعوبات الأخرى التي تواجه وزارة التربية والتعليم العالي بسبب منع عدد من المعلمين من الانتقال من وإلى هذه التجمعات، كذلك الأمر بالنسبة لطلبة المدارس والجامعات، مما سيؤدي إلى حرمان عدد كبير منهم حقهم في التعليم، خاصة وأنه لا يمكن سد حاجة هذه المدارس من المعلمين من هذه القرى والتجمعات بأي وسيلة كانت، والأمر يكاد يكون مستحيلًا بالنسبة لطلبة الجامعات، أما أكبر مشكلة فهي التجمعات التي لا يوجد فيها مدارس على الإطلاق والتي تحتاج إلى حل سريع قبل بداية العام القادم وقبل إيجاد حلول للمشاكل السابقة.

في منطقة جنين تم عزل (5) تجمعات سكانية يبلغ عدد سكانها (4100) نسمة، فيها (4) مدارس حيث يبلغ عدد الطلبة فيها (890) طالباً وطالبة بالإضافة إلى اضطرار ما يقارب (77) طالباً وطالبة من هذه التجمعات للانتقال إلى تجمعات أخرى لمتابعة الدراسة لعدم وجود صفوف دراسية أعلى في قراهم. هذا بالإضافة إلى خروج (8) معلمين ومعلمات من هذه التجمعات للتدريس في تجمعات أخرى وهناك (18) معلماً ومعلمة يأتون من تجمعات أخرى للتدريس في هذه التجمعات، ويبين الجدول رقم (1) أعداد المدارس والطلبة والمعلمين القادمين والخارجين من وإلى التجمع في التجمعات الخمسة التي أصبحت داخل الجدار في منطقة جنين.

جدول رقم (1)

أعداد المدارس والطلبة والمعلمين القادمين والخارجين من وإلى التجمع في التجمعات التي أصبحت داخل الجدار

في منطقة جنين

اسم التجمع	اسم المدرسة	عدد الطلبة	الطلبة القادمون من التجمعات الأخرى	عدد الطلبة الخارجين منها	المعلمون القادمون من التجمعات الأخرى	المعلمون الخارجون إلى التجمعات الأخرى
برطعة الشرقية	ذ. برطعة الثانوية	362	لا يوجد	15	10	4
	ب. برطعة الثانوية	345				
أم الريحان	أم الريحان الأساسية المختلطة	98	لا يوجد	13	5	2
خرية عبد الله اليونس	لا يوجد	-	لا يوجد	30	لا يوجد	1
خرية ظهر المالح	لا يوجد	-	لا يوجد	17	لا يوجد	لا يوجد
خرية برطعة	الفاروق الأساسية	85	لا يوجد	لا يوجد	3	1

ملاحظة: المقصود بالطلبة والمعلمين الذين يخرجون من هذه التجمعات إلى تجمعات أخرى أي خارج هذه التجمعات المذكورة في الجدول رقم (1).

أما في منطقة طولكرم فقد تم عزل (4) تجمعات سكانية يبلغ عدد سكانها (6500) نسمة فيها (10) مدارس فيها (1728) طالباً وطالبة، بالإضافة إلى خروج ما يقارب (61) طالباً وطالبة من هذه التجمعات إلى تجمعات أخرى للدراسة. كذلك خروج (20) معلماً ومعلمة من هذه التجمعات للتدريس في تجمعات أخرى و(53) معلماً ومعلمة يأتون من تجمعات أخرى للتدريس في هذه التجمعات، ويبين الجدول رقم (2) أعداد المدارس والطلبة والمعلمين القادمين والخارجين من وإلى التجمع في التجمعات الأربعة التي أصبحت داخل الجدار في منطقة طولكرم.

جدول رقم (2)

أعداد المدارس والطلبة والمعلمين القادمين والخارجين من وإلى التجمع في التجمعات التي أصبحت داخل الجدار

في منطقة طولكرم

اسم التجمع	المدرسة	عدد الطلبة	الطلبة القادمون من التجمعات الأخرى	عدد الطلبة الخارجين منها	المعلمون القادمون من التجمعات الأخرى	المعلمون الخارجون إلى التجمعات الأخرى
نزلة عيسى	ذ. نزلة عيسى الثانوية	329	لا يوجد	لا يوجد	29	3
	ب. نزلة عيسى الثانوية	328	لا يوجد	لا يوجد		
باقة الشرقية	ذ. باقة الشرقية الأساسية	389	لا يوجد	لا يوجد	54	13
	ب. باقة الشرقية الأساسية	244	لا يوجد	لا يوجد		
	ذ. باقة الشرقية الثانوية	208	لا يوجد	لا يوجد		
	ذ. باقة الشرقية الثانوية	377	لا يوجد	لا يوجد		
نزلة أبو نار	لا يوجد	-	لا يوجد	61	لا يوجد	-
خربة جبارة	لا يوجد	-	لا يوجد	61	لا يوجد	4

لا تختلف منطقة قفيلية عن جنين وطولكرم ففي منطقة قفيلية تم عزل (3) تجمعات سكانية يبلغ عدد سكانها (700) نسمة فيها مدرسة واحدة فقط مشتركة بين الضبعة وراس طيرة فيها (60) طالباً وطالبة من الضبعة و(73) طالباً وطالبة من راس طيرة، وخروج ما يقارب (260) طالباً وطالبة من هذه التجمعات إلى تجمعات أخرى للدراسة. هذا بالإضافة إلى خروج (5) معلمين ومعلمات من هذه التجمعات للتدريس في تجمعات أخرى و(8) معلمين ومعلمات يأتون من تجمعات أخرى للتدريس في هذه التجمعات. يبين الجدول رقم (3) أعداد المدارس والطلبة والمعلمين القادمين والخارجين من وإلى التجمع في التجمعات الثلاثة التي أصبحت داخل الجدار في منطقة قفيلية.

جدول رقم (3)

أعداد المدارس والطلبة والمعلمين القادمين والخارجين من وإلى التجمع في التجمعات التي أصبحت داخل الجدار

في منطقة قلقيلية

اسم التجمع	المدسة	عدد الطلبة	الطلبة القادمون من التجمعات الأخرى	عدد الطلبة الخارجين منها	المعلمون القادمون من التجمعات الأخرى	المعلمون الخارجون إلى التجمعات الأخرى
راس طيرة	الضبعة وراس طيرة المشتركة	60	لا يوجد	95	لا يوجد	2
خربة ضبعة	الضبعة وراس طيرة المشتركة	73	لا يوجد	90	8	3
عرب الرماضين الجنوبي	لا يوجد	-	لا يوجد	75	لا يوجد	لا يوجد

أما فيما يتعلق بالمراحل الأخرى من الجدار فسيتم عرضها في تقرير قادم خاصة وأنه حتى الآن تصدر خرائط مختلفة عن الجانب الإسرائيلي تضم تجمعات سكنية أحياناً تكون داخل الجدار وأحياناً خارجه وخاصة فيما يسمونه غلاف القدس وهي المنطقة المحيطة بالقدس.

(التوجيهي في نظر التربويين)

أضواء على امتحان الثانوية العامة للعام 2003

حاتم سفاريني

مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية - طولكرم

عام مضى.. مر على أجنحة ذكرياتنا ... افرغ حقائبه المتقلات بالألام, وقع إمضاءه.. لملم أشياءه, جمع ويلاته شد رحاله ثم غادر...!

عام شد رحاله لا بيتغي الرحيل إلى غياهب الضياع والنسيان.. كيف؟

كيف ينسى عام جل همه الثانوية العامة... بكل ما تحمل هذه الكلمة من آلام ومصاعب.. من خوف ومتاعب.. من حزم وفعل وتقرير للمصير.

في الأول من أيلول بدأت المعاناة، حيرة رهيبة تدرك تفاصيلها كلما شخصت لعين طالب استيقظ والشمس في خدر أمها لينظر في شاشة التلفاز أرفع المنع أم لا؟ قلق شديد ما أسهل أن نلحظه قد رسم على وجه كل معلم... هل يكون اليوم دوام أم لا؟... وبعد؟ متى سأنتهي منهاجي المقرر؟

دقات قلب أم سارعت في الخفقان ملاً الذعر قلبها، وهي تودع ابنها صباحا كلما ذهب إلى المدرسة؛ فالحي مليء بالدوريات والجنود والله أعلم إن كان سيعود أم لا؟

تحذيرات وتنبهات من كل حذب وصوب انطلق فيها عنان لسان الأب لتضرب سمع ابنه كل صباح، سر من هذا الطريق... إذا وجدت جنودا ارجع! تأكد من أن الشارع مأهول...

وأما عن عدد المرات التي يدق فيها جرس الهاتف فلا تسأل! هل نذهب إلى المدرسة أم لا؟ لا توجد إعلانات على شاشة التلفاز.

وأما المعاناة الكبرى التي ما برحت تلف تحت جناحها طلبة الثانوية العامة فهي المعاناة النفسية. فكم طالب نسي كل المعلومات التي درسها لأنه لم ينم، فالهجمات الليلية كانت شديدة ليلية الامتحان؛ وكم معلم اضطر لإعادة شرح الحصاة الأولى بسبب تأخر الطلاب.

ولكن لم يكن بد لنا كمعلمين أن نكمل المنهاج حسب الخطة الموضوعية؛ وفي أيام كثيرة، لجانا إلى كسر حظر التجول حاملين أرواحنا وأرواح طلابنا على أكفنا ليصلوا إلى اقرب مدرسة، وكان شينا حتميا أن نلجأ إلى مدارس بديلة أو ضواحي المدن حيث الخطر أقل.

لم يكن منع التجول والقصف والاعتقال لطلابنا عبئا علينا، بل ما زاد الطين بلة هاجس عدم القدرة على تغطية المنهاج المقرر على الوجه الأكمل، ومن هنا بتنا ننتبج بصيص أمل يقودنا نوره لنقل المعلومة إلى الطالب مشوبة بروائح الغاز وأزيز الرصاص.

أنا وزملائي قمنا بالتنسيق مع مديرية التعليم ومحطات التلفاز المحلية ببرنامج التعليم، عن بعد، حيث قمنا بشرح المواد وبثها لطلاب الثانوية العامة عن طريق التلفاز، لعل ذلك يساعد في تغطية المادة التعليمية. ولم يخل ذلك من متاعب كنا نواجهها حتى في الطريق إلى المحطة، فكم هي المصاعب التي تكبدها سائق الحافلة التابعة للمؤسسة في أثناء نقلنا، وما أكثر الأيام التي باتت فيها مفاتيح الحافلة في أيدي الجنود! حقا إنها فترة عصيبة لم نعهدها من قبل ولكن سكينه لم نعهدها من قبل، وراحة بال لم نشعر بها أبدا، نفسا عميقا واكبه إطباق للجفون خرج من بين ضلوع طال توترها عندما انهينا المنهاج.

أخيرا أن الأوان لحالة الطوارئ أن ترفع... ولبرنامج التعويض أن ينتهي. جاءت اللحظة التي تنفس فيها الأهل والطلاب والمعلمين الصعداء. وقد كان حذف بعض الأجزاء من المادة التي لا تؤثر على المعرفة العلمية والقرارات المعرفية، من قبل الوزارة، عاملا مهما من عوامل نجاحنا في إنهاء المنهاج المقرر.

أما بالنسبة لأسئلة الامتحان لهذا العام فقد كانت واضحة، وتراعي مستوى الطلبة والظروف التي عاشها الطلبة وقد خلت من الغموض ولم تتعد حدود المنهاج المقرر رغم تذمر بعض الطلبة من طول الأسئلة في مادة الفيزياء.

ويجب ألا ننسى الجهود الجبارة التي قامت بها وزارة التربية والتعليم في عقد هذا الامتحان في موعده المناسب، وبذلت كل جهد في إنجاح هذا الامتحان وتوفير كل وسائل الراحة لفلذات أكبادنا.

وحسب اعتقادي فإن طلابنا هذا العام سيحققون النجاح الباهر الذي تعودنا عليه كل عام، رغم كل المعوقات، لأنهم أدركوا أن العلم هو السلاح الذي سنبنى به دولة الغد إن شاء الله.

الولادة المتعسرة

عفاف عبد الحميد حسن

مديرة مدرسة العدوية الثانوية – طولكرم

نعم لم أجد تشبيها أدق ولا اغرب من هذا التشبيه، لأربط ما بين تجربتي في التعامل مع مجريات امتحان الثانوية العامة في ظل الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية وبين عملية الولادة المتعسرة، التي يقبل على إجرائها طبيب متمرس، متوخيا أقصى درجات الحيلة والحذر كي ينجح ويعون الله في إنقاذ نفسين بريئتين: الأم والجنين معا، رغم كل ما يحيط بالعملية من مخاطر؛ وهكذا هو الحال مع طلابنا في قاعات الامتحان في سنوات الانتفاضة وكغيري من أقراني ورؤساء القاعات على مستوى الوطن، كان علي أن أكون طبيبة حاذقة إلى جانب كوني إدارية ناجحة حتى أحافظ على أمرين مهمين: سلامة الطالبات، وسلامة الامتحان، وقديسته، والأول هو الأهم في نظري؛ إذ ما قيمة شهادة إذا افتقدت حاملها، فالامتحان يعوض بينما الأرواح لا تعوض.

في كل دول العالم، من البديهي أن يوفر رئيس القاعة مستلزمات الامتحان المادية والمعنوية، وان يشرف على مسيره من اللحظة الأولى حتى الأخيرة بكل أمانه وشفافية؛ حتى يتسنى للطالب تأدية الامتحان في أجواء هادئة ومريحة ومناسبة له، أجواء لا تشوبها أية شوائب تعكر صفو الجو العام المحيط بالقاعة ولا الجو الخاص داخل القاعة، ولا تبعث على أي نوع من الاضطراب الفكري والنفسي للطالب، إلا في فلسطين، فلا صفاء ولا هدوء لا في الجو العام خارج القاعة ولا في الجو الخاص بالطالب؛ فهذا الطالب يأتي منهكا، قلقا، عيناه مؤرقتان وفكره مشتت، وذلك لان قوات الاحتلال الإسرائيلي بالأمس أو في الصباح الباكر داهمت بيته فجأة، وهو يستعد للامتحان وعائت فيه دمارا أو اعتقلت أباه أو احد أقربائه، وذلك الطالب وصل متأخرا لأن قوات الجيش أوقفته على الحاجز وأخرته عن موعد امتحانه، وربما مزقت كتابه أو ضربته أو شتمته بأقذر ما في قاموس لغتهم التي يتعاملون بها مع هذا الشعب، وآخر لا يدري كيف يعود إلى بيته بعد الامتحان فقد غامر واتى عبر الأزقة والطلقات الوعرة مطاردا ممن يقفون له ليحرموه من تحقيق هدفه، وهو النجاح والعيش كباقي أقرانه الحياة الكريمة المتوفرة للجميع في العالم.

وكل هذا يمارس باسم الحضارة والرقى؛ وللأسف تشهد لهم دول العالم التي ترعى حقوق الإنسان كما تدعي بذلك، بل تساندهم في حرمان هذه النفوس الشابة الغضة من حقها، لذا كان عبنا إضافيا علي أن أكون طبيبة حاذقة وأعالج كل هذه الجراح بالتعاون مع الفريق العامل في الامتحان، وقد ننجح في هذه المهمة وقد نفشل، فالجراح النفسية من الصعب معالجتها في بضع دقائق قبل بداية الامتحان.

هم كبير كان يؤرقني ليلة كل امتحان، وكنت اصلي وأدعو الله أن يلهمني حسن التصرف في ظروف قاسية لا تعلم ماذا يخبي لنا القدر فيها غدا؛ ففي كل لحظة من المحتمل أن تتغير أوضاعنا، كنت أضع الاحتمالات مسبقا لأرسم خططا لمواجهة أحداث أصبحت مألوفة في حياتنا، فقد تفتح دبابه القاعة فجأة بعد أن تهدم أسوار المدرسة وتطلق النار عشوائيا وهم يطاردون طفلا رشقهم بحجر أو قد يأتي جيب عسكري ويفرض منع التجول أمام بوابة القاعة مطلقا النار عشوائيا، مرعبا الطلاب وغيرهم من المارين، غير عابىء بان إحدى رصاصاته قد تطول طالبا بريئا وهو يؤدي امتحانه، أو وهو قادم إلى مركز الامتحان، حتى إن لم تطله رصاصة فكيف يتسنى له أن يفكر ويكتب في مثل هذه الأجواء؛ في كثير من هذه الحالات والتي حدثت فعلا كان يصل الأمر بالطلاب إلى أن يترك دفتره، ويقفز من مقعده هاربا مهما كانت النتائج هربا لا شعوريا بسببه الخوف، وكنا نتدارك هذا الموقف بالإمساك بالطلاب وتهنئتهم وإعادتهم إلى القاعة بإقناعهم أننا مستعدون للتضحية بأنفسنا والتصدي للجيش في حال اقتحامهم للقاعة، ناهيك عن ضياع وقت الطالب الذي كان من المفروض أن يستغل في الإجابة عن أسئلة الامتحان.

صور المعاناة لطلابنا اليومية كثيرة، وملونة بكل ألوان الطيف، لكننا لا نتمكن من عرضها نظرا لان المطلوب الحديث عنه لا يتجاوز الصفحة الواحدة ونقوا تماما أن كل ما ذكرته هو من واقع الحياة وليس فيه مبالغة أو تزويد، حياتنا نحن المسؤولين كانت تتعرض للخطر داخل قاعات الامتحان إلى جانب حياة الطالب، لذا كنت حريصة جدا أن أتصرف كما يتصرف الطبيب الذي تحدثت عنه في البداية، لأحفظ أمرين مهمين في الامتحان: حياة الطالب وحياة الامتحان، متناسية أي ومن معي من العائلات بشر، نخاف ونحرص على أرواحنا لكننا كنا متظاهرين بالتجلد والشجاعة أمام طالباتنا.

فأين انتم من كل ما يجري في هذا الوطن المظلوم؟ أين انتم يا من تحملون رايات حقوق الإنسان، وتنشدون الحرية لجميع الشعوب؟

مواد دولية خاصة بحق التعليم (بوكسات)

المادة الخامسة من اتفاقية لمكافحة التمييز في التربية

المادة الرابعة من اتفاقية لمكافحة التمييز في التربية

(المادة الرابعة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

(المادة الثالثة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

(المادة السادسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

(المادة الثامنة والعشرون من اتفاقية حقوق الطفل)

1- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم وتحقيقاً للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص تقوم بوجه خاص بما يلي:-

(أ) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع؛

(ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها؛

(ج) جعل التعليم العالي بشتى الوسائل المناسبة متاحاً للجميع على أساس القدرات؛

(د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفي متناولهم؛

(هـ) اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

2- تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية.

3- تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والامية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة وتراعى بصفة خاصة إحتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

(المادة الثامنة والعشرون من اتفاقية حقوق الطفل)

* لكل شخص الحق في التعليم. ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

* يجب أن تهدف التربية إلى إيماء شخصية الإنسان إيماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

* للأباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

(المادة السادسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

* تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة علي وجوب توجيه التربية والتعليم إلي الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلي توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . وهي متفقة كذلك علي وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر ، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السكانية أو الاثنية أو الدينية ، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم .

2. وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب :

أ . جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع ؛

ب . تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه ، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني ، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم ؛

ج . جعل التعليم العالي متاحاً للجميع علي قدم المساواة ، تبعاً للكفاءة ، بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم ؛

د . تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها ، إلي أبعد مدي ممكن ، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية ؛

هـ . العمل بنشاط علي إنماء شبكة مدرسية علي جميع المستويات ، وإنشاء نظام واف بالغرض ، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس .

3. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء ، أو الأوصياء عند وجودهم ، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية ، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة ، وبتأمين تربية أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة .

4. ليس في أي من أحكام هذه المادة ما يجوز تأويله علي نحو يفيد مساسه بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية ، شريطة التقيد دائماً بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة ورنهاً بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تفرضه الدولة من معايير دنيا .

(المادة الثالثة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد ، لم تكن بعد وهي تصبح طرفاً فيه قد تمكنت من كفالة إلزامية ومجانبة التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها ، بالقيام ، في غضون سنتين ، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانبته للجميع ، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة .

(المادة الرابعة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية؛ علاوة على ذلك، بأن تحقق وتطبق سياسة قومية تنزع بالوسائل التي تتفق مع ظروف الحال ومع العرف القومي، إلى تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في مجال التعليم وبخاصة:

أ) أن تجعل التعليم الابتدائي إجبارياً وبالمجان، وأن تعمم التعليم الثانوي بشتى أنواعه، وأن تفتح أبوابه أمام الجميع، وأن تيسر العقول للتعليم العالي على قدم المساواة للجميع على أساس القدرات الفردية، وأن تضمن تنفيذ الجميع للتعليم الإلزامي الذي ينص عليه القانون.

- ب) أن تضمن أن تكون مستويات التعليم متماثلة في كافة المعاهد الحكومية التي من نفس المرحلة، وأن تكون الظروف الخاصة بتكافؤ فرص التعليم متماثلة أيضاً بين الجميع.
- ج) أن تشجع وتعزز، بوسائل مناسبة، تعليم الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تعليم ابتدائي، أو الذين لم يستطيعوا إنهاء تعليمهم فيه، وأن تعمل على أن يواصلوا تعليمهم على أساس قدراتهم الفردية.
- د) أن تزود القائمين بالتدريس دون تمييز

المادة الرابعة من اتفاقية لمكافحة التمييز في التربية

توافق الدول الأطراف في هذه الاتفاقية على أنه:

- أ) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن تهدف إلى تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين كافة الشعوب، والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- ب) يلزم احترام حرية الآباء وأولياء الأمور، إن وجدوا، أولاً في أن يختاروا لأبنائهم معاهد خلاف المعاهد التي تنشئها السلطات العامة، بشرط أن تكون هذه المعاهد متمشية مع المستوى التعليمي الذي لا تقبل الدولة مستوى أدنى منه، وثانياً في أن يضمنوا تعليم أبنائهم تعليماً دينياً وأخلاقياً يتمشى مع عقائدهم مع مراعاة ما تنتبئه الدولة لتطبيق تشريعاتها، ويجب ألا يرغم شخص أو جماعة من الأشخاص على تلقي تعليم ديني يخالف عقيدته.
- ج) يلزم الاعتراف بحق الأقليات القومية في مزاوله نشاطها التعليمي، بما في ذلك إنشاء المدارس واستخدام لغتها الخاصة، أو التدريس بها، وفقاً للسياسة التعليمية لكل دولة، وبحيث:
- ألا يمارس هذا الحق بشكل يمنع أعضاء تلك الأقليات من تفهم ثقافة المجتمع ولغته السائدة، ومن الإسهام في نواحي نشاطه أو ينتقص من السيادة القومية.
 - ألا يكون مستوى التعليم أدنى من المستوى العام الذي وضعته أو افقت عليه السلطات المعنية.
 - أن يكون الالتحاق بتلك المدارس اختيارياً.

المادة الخامسة من اتفاقية لمكافحة التمييز في التربية

مناصرة الحقوق التعليمية

ينطلق مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في استهدافه لمناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين من قاعدة أن التعليم الفلسطيني يتمتع بأهمية خاصة وبالغة، أساسها أن اقتصاد الفلسطينيين يعتمد كثيرا على القوى البشرية، لا سيما المتعلمة منها، بالإضافة لذلك فإن تعاقب أنظمة حكم مختلفة على الشعب الفلسطيني منذ بداية القرن السابق وحتى الوقت الحاضر قد ألقى بظلاله على جميع قطاعات الحياة، ومنها قطاع التعليم، هذا التعاقب لأنظمة الحكم المختلفة جعل من قطاع التعليم الفلسطيني هدفا لرغبات هذه الأنظمة ومصالحها.

من هنا فإن المركز يدير مشروعا لمناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين يتركز على مجموعة من الأنشطة، أهمها تقديم الدعم القانوني فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في قطاع التعليم، تنظيم مجموعة من اللقاءات الحوارية لمناقشة حالات وظواهر هذه الانتهاكات، إضافة إلى إصدار نشرة شهرية بعنوان "تعليم حر" متخصصة في قضايا الحق في التعليم .

تعليم حر

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعني بالحقوق التعليمية في فلسطين

العدد الأول، تموز (يوليو) 2003

هيئة التحرير
علي خليل حمد
سميح محسن
زياد عثمان

المحتويات:

- [الافتتاحية: هذه النشرة](#) هيئة التحرير
- [دعوة جريئة بحاجة للنقاش: الأب أبو ساحلية يدعو إلى إلغاء امتحان التوجيهي](#)
- [شكوى كل عام](#)
- [مؤشرات حول الفقر والتعليم](#)
- [نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان](#)
- [تقرير: انتهاكات حق التعليم](#)
- [قوات الاحتلال تعتقل عضواً من مجلس طلبة جامعة النجاح](#)
- [أطفال في الاعتقال](#)
- [يتحدون الحصار](#)
- [" اعتقال إداري" لجامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين !!](#)
- [امتحان التوجيهي لماذا؟؟!!](#) د. أياد البرغوثي
- [الحق في التعليم](#) فيدريكو ماريو ساراغوسا
- [إشكاليات في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة \(التوجيهي\)](#) علي خليل حمد
- [جدار الفصل العنصري ... انتهاك صارخ لحق التعليم](#) تقرير صادر عن وزارة التربية الفلسطينية
- [\(التوجيهي في نظر التربويين\) - أعضاء على امتحان الثانوية العامة للعام 2003](#) حاتم سفاريني
- [الولادة المتعسرة](#) عفاف عبد الحميد حسن
- [مواد دولية خاصة بحق التعليم](#)
- [مناصرة الحقوق التعليمية](#)

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعني بالحقوق التعليمية في فلسطين
بدعم من الممثلة الأيرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

